النفط والغاز

صفحة أسبوعية متخصصة
تهتم بأخبار النفط والغاز
إعداد: أحمد مغربي
a.maghraby@alanba.com.kw

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

مصدر مسؤول بمؤسسة البترول: وزير النفط لا يحضر الاجتماعات!

منذ تولى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط مصطفي الشمالي حقيبة النفط المثقلة بالأعباء كان لافتا عدم حضور الوزير لأي من اجتماعات مؤسسة البترول الكويتية حسب قول مصادر نفطية مسؤولة في المؤسسة، وذلك على الرغم من تمرير المجلس لعدد كبير من المشاريع النفطية والميزانيات المجمعة للشركات النفطية للسنة المالية 2015/2014.

وحسب مصدر «الأنباء»، فإن الوزير الشمالي يقوم باعتماد القرارات التي يتخذها المجلس وترفع له عقب الاجتماع بأيام بسيطة، مشيرا إلى أن الوزير على ما يبدو قد وضع ثقته في مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول نزار العدساني، لكن يبقى للحسابات السياسية رأي آخر.

مدير التخطيط الشامل في الشركة: سنتخارج من مصانع الأسمدة

العنزي: «صناعة الكيماويات» مليئة.. وغرامة «الداو» لم تؤثر علينا

توقع مدير التخطيط الشامل في شركة صناعة الكيماويات البترولية ناصر العنزي أن تنتهي اللجنة المكلفة بدراسة دمج وإنشاء مجمع بتروكيماويات يحتوي على مصنع الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني مع موقع المصفاة الجديدة بنهاية شهر ديسمبر الجاري، مشيرا إلى أن فكرة الدمج سوف توفر 500 مليون دينار، ومن الممكن أن يرتفع المبلغ إلى مليار دولار وذلك بعد الانتهاء من الدراسة التفصيلية.

وأوضح العنزي في حوار مع «الأنباء» أن الشركة تفضل التخارج من مصانع الأسمدة وطرحها للخصخصة، لاسيما أنها لا تدخل في صلب عمل الشركة وترتفع كلفة تشغيلها، مبينا أن الشركة رفعت توصية لمؤسسة البترول منذ 4 أشهر وبانتظار القرار النهائي.

وقال الآن الشركة تدرس فرصتين استثماريتين في الهند وأخرى في إندونسيا، مشددا على أن الشركة الشركة لديها ملاءة مالية، ودفع غرامة «كي ـ داو» لم يؤثر على الشركة، ولكن سياستنا في الاستثمار اننا لا نستخدم الكاش المتوافر لدينا، وإنما نذهب إلى البنوك لتمويل المشاريع.

ناصر العنزي متحدثا لـ «الأنباء» حول مشاريع شركة صناعة الكيماويات البترولية

في البداية، نريد التعرف على بداية فكرة إنشاء مجمع بتروكيماويات مع المصفاة الجديدة؟

● نحن حصلنا على موافقات سابقة من بلدية الكويت لإنشاء مصنع الأوليفينات الثالث بجوار موقع المصفاة الجديدة، ومع تطور الأحداث في القطاع النفطي تم تشكيل لجنة لدراسة التكامل بين مشروعي الأوليفينات الثالث والعطريات الثاني مع موقع المصفاة الجديدة وذلك لزيادة ربحيتها، فقمنا بالبحث والتدقيق لخلق نوع من التكامل بين المشاريع النفطية، لاسيما أن لدى شركة صناعة الكيماويات البترولية خبرة سابقة في إنشاء مصنع الأوليفينات الثاني والعطريات الأول داخل مجمع واحد في ايكويت او 2 وتم توفير مبلغ 500 مليون دولار.

الشركة تنتهي من دراسة إنشاء مجمع بتروكيماويات داخل المصفاة بنهاية ديسمبر.. والوفر لن يقل عن 500 مليون دولار

دراسة الدمج بين المصفاة والبتروكيماويات لن تتأخر.. ولن نؤخر إطلاق مشروع المصفاة

ما الموعد الزمني المتوقع لانتهاء الشركة من عمل دراسة الدمج؟

● عندما تم رفع فكرة الدمج إلى مؤسسة البترول الكويتية لأخذ الموافقة المبدئية، وجدنا دعما كبيرا للفكرة المطروحة من قبل القياديين، وتم تشكيل اللجنة المسؤولة عن وضع التصور والدراسة لدمج مجمع البتروكيماويات مع موقع المصفاة، ويتوقع أن تنتهي اللجنة من أعمالها بنهاية شهر ديسمبر المقبل.

وللعلم فإن مشروع المصفاة الجديدة استراتيجي وأرباحه تعتبر متواضعة جدا، ووجود مشروعي الاوليفينات والعطريات يعظم من الربحية.

ما الجهة التي تنفذ دراسة وجدوى الدمج؟

● الشركة تقوم بها بالتعاون مع مستشار خارجي، وهو نفس المستشار الذي قام بعمل التصاميم الأولية للمصفاة الجديدة، وعمل كذلك التصاميم الأولية والدراسة لمشروع الاوليفينات الثالث.

لماذا تمت الاستعانة بمستشار خارجي للدراسة ولم تعتمد الشركة على قطاع التخطيط؟

● المشكلة في ان صناعة البتروكيماويات صناعة متخصصة، فيها تراخيص غير متوافرة لدى كثير من الشركات العاملة في قطاع البتروكيماويات، فالشركات العالمية لديها خبرات وتستطيع ان تعطي دراسة شامله حول المنتج والتراخيص ولها اذرع في الحصول على المعلومة الموثقة مثل الدراسات التسويقية والتعرف على تجارب الآخرين.

ما المزايا والايجابيات التي سيستفيد منها القطاع النفطي من عملية الدمج؟ وما هي المبالغ المتوقع توفيرها؟

● مشروعا الاوليفينات الثالث والعطريات الثاني يعتمدان اعتمادا أساسيا على اللقيم (الغاز) الذي يخرج بدوره من المصفاة الجديدة، فكلما كانت هذه المصانع موجودة داخل المصفاة كلما كان التوفير أكبر وذلك لتوفير إنشاء البنية التحتية التي تحتاجها تلك المصانع مثل خطوط الانابيب ومرافق التصدير وخطوط الكهرباء والبنزين والخدمات العامة مثل مياه التبريد والهيدروجين والنيتروجين، فبدلا من إنشاء خدمات عامة ومنشآت جديدة للمصنعين فيمكننا الاستعانة بمرافق المصفاة، وبالتالي تخدم تلك المرافق المشروعين، ونحن نتوقع ان لا ينخفض مبلغ التوفير عن 500 مليون دولار، ومن الممكن ان يرتفع المبلغ إلى مليار دولار وذلك بعد الانتهاء من الدراسة التفصيلية.

البعض يذهب الى ان عملية الدمج بين المشروعين من الممكن ان تؤثر على موعد بناء المصفاة الجديدة؟

● نحن لدينا البرنامج الأساسي للمصفاة الجديدة، والشركة وضعت في عين الاعتبار ضرورة الانتهاء من الدراسة سريعا بحيث لا تؤثر على البرنامج الموضوع مسبقا للمصفاة من قبل شركة البترول الوطنية، ومن ضمن الأمور التي يركز عليه الفريق هو معرفة التوقيت الزمني الموضوع لطرح المناقصات الرئيسية التي تختص بالخدمات مثل تجهيز ارض المصفاة، وهدفنا هو التناسق والتناغم بين المشاريع النفطية.

إذن، ماهو الموعد الزمني المحدد للبدء في مشروعي الاوليفينات والعطريات؟

● في حالة حدوث تكامل بين المصفاة الجديدة ومجمع البتروكيماويات فإن خطوات إنشاء مشروعي الاوليفينات والعطريات ستصبح سريعة للغاية، خاصة ان الشركة وفرت المراحل الأولى لإنشاء البنية التحتية للمشاريع وبالتالي فإن الشركة يمكنها ان تطرح فكرة الشراكة وتبدأ عمليات التشييد بأسرع وقت.

ما آخر تطورات دراسة مشروع العطريات؟

● هناك لجنة لدراسة مشروع العطريات الثاني، وقد تم توقيع عقد الاستشاري لوضع الدراسة الأولية للمشروع، ويتوقع ان تنتهي اللجنة بالتعاون مع الاستشاري من الدراسة في غضون شهرين، وبناء على الدراسة ونتائجها سوف يتبين للشركة ربحية المصنع ومدى تماشيه مع التوجهات الاستراتيجية للمؤسسة.

نود التعرف على آخر ما تم التوصل اليه تجاه مصانع الأسمدة؟

● تم رفع موضوع مصانع الأسمدة إلى مؤسسة البترول، وتم رفع توصيات وهي إما التخارج وذلك لأنها لا تدخل في صلب عملنا أو الاستمرار فيها، وتم رفع القرار منذ حوالي 4 أشهر وهي على أجندة مجلس ادارة مؤسسة البترول الكويتية لأخذ القرار النهائي بشأنها.

مشروع الأوليفينات الثالث يعتمد على اللقيم السائل.. وتخفيض الطاقة الإنتاجية الأولية إلى مليون طن

7 شركات عالمية مؤهلة للدخول كشريك إستراتيجي بـ «الأوليفينات».. والشراكة المحلية تتضح بعد دراسة الدمج

وللتوضيح مصانع الأسمدة تعتمد على اللقيم، وسعر اللقيم مرتفع بالإضافة إلى ان تكلفة تشغيل المصانع مرتفعة نظرا لأن مصانع الأسمدة قديمة وعدد العمالة بها مرتفع وبالتالي فإن الاستثمار في الأوليفينات والعطريات أفضل من الأسمدة لأن الأسواق أفضل والعائد الاستثماري أعلى.

ما التوصية التي تميل إليها الشركة نحو هذا الأمر؟

● نحن نفضل التخارج من مصانع الاسمدة، وذلك لأننا نريد التركيز على صناعتنا الأساسية، وقد تم طرح أكثر من سيناريو أفضلها الخصخصة، كما أن مسألة مشاركة الشركة بحصة في المصانع وطرح جزء منها إلى الخصخصة لايزال تحت الدراسة ومتروك لمؤسسة البترول.

ما الفرق بين لقيم مصانع الاوليفينات ولقيم مصانع الأسمدة؟

● مواد اللقيم التي يعتمد عليها قطاع الأسمدة تختلف عن مواد اللقيم لمجمعات الأوليفينات، فمصانع الأسمدة تأخذ غاز الميثان C1 والأوليفينات تعتمد على غاز الإيثان C2، ولدي فكرة تتلخص في أنه يمكن أخذ غاز الميثان الذاهب إلى مصانع الأسمدة وإعطاؤه لوزارة الكهرباء والماء وأخذ مقابلة من الإيثان حيث نستطيع أن ننتج منه مواد أوليفينة تحقق عائدا أعلى، وهذا الأمر ـ كما لا يخفى ـ مرتبط في الأساس بتخصيص مصانع الأسمدة.

ندرة الغاز في الكويت هل يحد من طموح ومشاريع الشركة المحلية؟

● هذا صحيح ونحن في مشروع الأوليفينات الثالث اتخذنا سياسة مختلفة عما اتخذ في مشروع الاوليفينات الثاني والأول، فتوجهنا إلى اللقيم السائل، وحسب توجهات المؤسسة سوف نقوم ببناء مكسر اللقيم الذي يعتمد على مواد خام سائلة مثل LPG مع النافثا، وتم اخذ قرار في ان مصنع الاوليفينات في بداية تشغيله سيتم تخفيض الطاقة الإنتاجية له إلى حدود مليون طن وبحلول عام 2019 مع توافر الغاز سوف يتم رفع الطاقة إلى 1,4 مليون طن سنويا.

ما الخطط الموضوعة للاستحواذ على مصانع البتروكيماويات في خارج الكويت؟

● نحن نبحث عن فرص خارج الكويت، وأحد هذه الفرص الاستحواذ على حصة في شركة أوبال وهي في الهند، ولدينا مشروع آخر في الهند، كما أن الشركة لديها فرصة استثمارية في اندونيسيا ومازلنا نبحث عن فرص أخرى.

هل لدى الشركة سيولة مالية لتلك الفرص عقب دفع غرامة «الداو»؟

● الشركة لديها ملاءة مالية، ودفع الغرامة لم يؤثر على الشركة، ولكن سياستنا في الاستثمار أننا لا نستخدم الكاش المتوافر لدينا وإنما نذهب إلى البنوك لتمويل المشاريع.

وللتوضيح، في مشاريع ايكويت والأوليفينات والستيايرين والعطريات دائما كانت سياسة صناعة الكيماويات البترولية أخذ قروض من البنوك، ودائما القروض التي تأخذها الشركة في حدود 70٪ والنسبة المتبقية البالغة 30٪ يتم جلبها من الشركاء في المشروع وهذه سياسة متبعة لدى الشركة وسنسير عليها في المشاريع الجديدة.

وأود هنا أن أشير إلى أن مشروع الأوليفينات 3 نهدف منه أن تكون تركيبته قطاعا خاصا وشريكا عالميا وهذا النمط من المشاركة تم تطبيقه سابقا، ولكن اليوم يوجد لدى الكويت قانون للخصخصة وله اشتراطات معينة حول كيفية مساهمة القطاع الخاص، فهذه الأمور سنأخذها في الاعتبار وقد أيدت عدة جهات محلية وخارجية رغبتها في أن يكون لها دور محوري في المشاركة بالمشروع وتمويله.

هل يوجد أي حوار مع البنوك المحلية في تمويل المشاريع الجديدة للشركة؟

● نحن دائما على اتصال بالبنوك المحلية، نعطيهم أفكارنا حول المشاريع الجديدة، لكي تستعد البنوك، وفي مشاريعنا السابقة كان هناك اثنان من البنوك هما المستثمران معنا.

ما طبيعة الشراكة في الاوليفينات الثالث والعطريات الثاني؟

● إلى الآن، كسياسة شركة نحن لا نتوسع إلا من خلال شراكة، وهذه السياسة معتمدة من قبل مؤسسة البترول وحتى الآن جميع الاختيارات مفتوحة ومطروحة، ومن الممكن أن نبدأ المشاريع بأنفسنا أو من خلال شريك.

وقامت الشركة في تقييم كل من له الخبرة والقدرة في القيام بمثل هذه المشاريع في العالم، وليس لدينا أي تحفظ على أي شركة، فنحن نبحث عن الشريك الذي تتوافر لديه الخبرة والقدرة والترخيص الصناعي للمنتج.

وللتأكيد فإن الشركة لا تنظر إلى شريك يضع أموالا فقط وإنما إلى شريك يكون قيمة مضافة، وتمت دراسة أكثر من 100 شريك وتم الوصول في النهاية إلى 7 شركاء، وتم التوقف عن المناقشة مع هؤلاء الشركاء لحين الانتهاء من دراسة الدمج بين المصفاة والاليفينات.

ما العائد على الاستثمار الداخلي من مجمع الأوليفينات؟

● الشركات العالمية دؤوبة في تطبيق الأنظمة المثلى والهادفة إلى تحسين أداء العمل والمحافظة على أنظمة تشغيل سليمة ومستمرة للمصانع، حيث إنها تتمتع باستمرارية إنتاج ومبيعات عالية تعود عليها بعوائد مالية مجزية، خلاف ذلك فإن الانقطاع المستمر لمواد اللقيم وانخفاض مستوى برامج الصيانة للمصانع يؤديان إلى خفض كميات الإنتاج والتي تؤثر سلبا على الربحية بنهاية السنة المالية، وجميع استثمارات الشركة تخطت العائد الداخلي المحدد من قبل مؤسسة البترول الكويتية.

جانب من مشاريع شركة صناعة الكيماويات البترولية

مقال نفطي

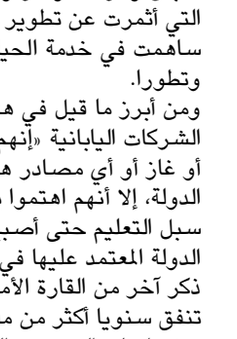

h.mahtat@yahoo.com
@hmahtat
حمد التركيت

قراءة في شؤون الطاقة والاقتصاد

اتحاد البتروكيماويات الخليجي مفخرة للخليج

عقد مؤتمر اتحاد مصنعي البتروكيماويات الخليجي GPCA في دبي يومي 20 و21 نوفمبر 2013 وتجاوز عدد المشاركين في المؤتمر من دول العالم قرابة 1871 مشاركا، وقد تأسس الاتحاد منذ 8 سنوات بعدد 8 شركات منتجة للبتروكيماويات، والآن يبلغ عدد أعضائه أكثر من 120 عضوا، ويهدف الاتحاد الى طرح المواضيع التي تهم صناعة البتروكيماويات عموما مع التركيز على الأمور الصناعية الفنية والبيئية والسلامة واللوجستية.

والاتحاد الخليجي لا يهدف الى الربح، بل ان شروط المشاركة في المؤتمرات تمنع التطرق الى بحث الأسعار أو القضايا التجارية البحتة.

إن نجاح الاتحاد هو دليل قاطع على أن الشركات في دول مجلس التعاون تستطيع أن تعمل الكثير فيما بينها إذا توافر لها المناخ الاقتصادي الحر المبني على التعاون الودي البعيد عن المصالح التجارية والقضايا التنافسية.

وقد تناول المؤتمر هذا العام قضية الابتكار والتطوير Innovation، حيث قدمت عدة شركات خبرتها في هذا المجال وأثرت المؤتمر والمشاركين بتجاربها الناجحة التي أثمرت عن تطوير منتجات، بل وصناعات ساهمت في خدمة الحياة البشرية وجعلها أكثر أمانا وتطورا.

ومن أبرز ما قيل في هذا السياق قول مندوب إحدى الشركات اليابانية «إنهم في اليابان ليس لديهم نفط أو غاز أو أي مصادر هيدروكربونية تعتاش منها الدولة، إلا أنهم اهتموا ببناء الإنسان الياباني وتطوير سبل التعليم حتى أصبح المواطن الياباني هو ثروة الدولة المعتمد عليها في تطوير الدخل القومي». وقد ذكر آخر من القارة الأميركية، أن شركته لوحدها تنفق سنويا أكثر من مليار و700 مليون دولار سنويا على البحوث والتطوير ومقابل ذلك تتصاعد إيراداتها لتتجاوز المليارات من جراء ذلك.

والسؤال الذي دار في ذهن كل خليجي مشارك في المؤتمر: أين نحن من تلك النهضة؟ كم من الأموال تم رصدها للبحوث والتطوير، خصوصا أننا نمتلك ثروات نفطية وموارد طبيعية تمتد احتياطياتها الى مئات السنين.

إن دول الخليج مجتمعة لا يتجاوز إنفاقها على البحوث والتطوير المليار دولار سنويا؟ لأن الشركات الصناعية العاملة في هذا المجال لا تتعدى برامجها في مجال البحوث والتطوير سوى المحافظة على منتجاتها وحل مشاكل زبائنها دون التخطيط لاكتشاف وتطوير منتجات صناعية تساهم في إضفاء ميزة تختلف فيها عن منافسيها وتتقدم عليها.

وفي الكويت الوضع لا يتعدى دول الجوار، والبحوث والتطوير في معهد الأبحاث وبدعم من بعض الشركات ومؤسسة التقدم العلمي تعتبر متواضعة جدا ولا ترقى إلى مستوى الشركات العالمية.

لعل هذا الطرح يفتح الأبواب امام المهتمين بمجال البحوث للتطور لأجل حياة ومستقبل أفضل للكويت ومواطنيها.

صيانة الآلات الدقيقة في «ميناء عبدالله» بـ 13 مليون دينار لخمس سنوات

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن شركة البترول الوطنية منحت شركة الخرافي ناشيونال عقدا بقيمة 13 مليون دينار لتنفيذ أعمال صيانة الآلات الدقيقة وأنظمة التحكم لمصفاة ميناء عبدالله لمدة 5 سنوات تبدأ من عام 2014.

من جهة ثانية، ذكرت المصادر أن مصفاة ميناء عبدالله سجلت تقدما ملموسا وكبيرا خلال الفترة الأخيرة وحققت افضل النتائج من أعمال المصافي على مستوى المنطقة ككل، مبينة أن المصفاة تنتج اليوم ما نسبته 97٪ منتجات مكررة و3٪ فقط من الفحم ووصلت نسبة استرجاع الكبريت فيها الى 99,9٪.

نقل وتسكين موظفي الأمن في «ناقلات النفط» اليوم

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مطلعة أن لجنة تصفية شركة خدمات القطاع النفطي انتهت من نقل موظفي الأمن والإطفاء في شركتي البترول الوطنية وصناعة الكيماويات البترولية خلال الأسبوع الماضي، مشيرا إلى أن عدد الموظفين الذين تم نقلهم من صناعة الكيماويات بلغوا 40 عاملا.

وذكرت المصادر أن الشركة ستقوم بعملية النقل والتسكين لموظفي الأمن العاملين في شركة ناقلات النفط الكويتية ابتداء من اليوم الأحد ويبلغ عددهم 46 عاملا. وقالت إن اللجنة قامت بنقل وتسكين الموظفين العاملين في المكتب الرئيسي بالشركة، وتم تقسيمهم إلى مجموعتين، الأولى تم نقلهم يومي الأربعاء والخميس والمجموعة الثانية ستبدأ في النقل اليوم وغدا.

وأشارت إلى أن اللجنة المكلفة بتصفية الشركة انتهت من حوالي 90٪ من نقل العاملين وفقا للمجاميع، مؤكدا أن التأخير في بعض المجاميع نتج عن التزام بعض الموظفين بإجازات سنوية أو مرضية وجار الانتهاء من نقل وتسكين هؤلاء العاملين بعد عودتهم من الإجازات.